

الديمقراطية والاستثمار الأجنبي
المباشر في ظل العولمة

الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة(*)

الجزء الأول

١-١ مقدمة البحث:

يتمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول والمنظمات الدولية في اقتلاع الفقر من العالم وتحسين نوعية الحياة لهؤلاء الفقراء. وقد تركزت معظم الأهداف التنموية للألفية الجديدة على تحقيق هذا الهدف بما يضمن تحقيق نمواً اقتصادياً متواصلاً يهدف إلى زيادة الدخل والإنتاجية وتحسين فرص الحياة أمام الجميع. وفي هذا السياق يعتبر أحد أهم الأهداف التنموية الواجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ هو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز وذلك للحاق بركب العولمة وما تنطوي عليه من ضرورة فتح الأسواق وإزالة العقبات المصطنعة بين اقتصاديات الدول. ومع الاتجاهات المتنامية نحو العولمة، وتزايد حدة المنافسة في الداخل والخارج، فإن الأمر يحتم على كل الدول ضرورة البحث عن أفضل التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج والاستثمار، وهنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من جهة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية التي تعجز فيها المدخرات المحلية عن تمويل المستوى اللازم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات أعلى للنمو، ومن جهة أخرى يعتبر نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد عدد وأهمية الشركات متعددة الجنسية أحد أهم ركائز العولمة المالية. ولعلنا لا نبالغ إذا ذكرنا هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبصفة خاصة الاستثمار المشترك يعد من أهم وأفضل أشكال التمويل الخارجي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ذلك أن النماذج التنموية التي اعتمدت على القروض الخارجية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين قد انتهت بكارثة ضياع الأموال، وهدر فرص النمو، وخلق بؤر من الفساد، وتراكم المديونيات الخارجية بصورة أفقدت المجتمعات التي اعتمدت على هذا

(*) البحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد (١٦)، العدد

الأول، يونيو ٢٠٠٨م.

وهو بحث مشترك مع الأستاذ الدكتور/ عادل محمد المهدي، أستاذ الاقتصاد الدولي، جامعة حلوان.

النوع من التمويل القدرة على الخروج من قاع التخلف، وفرضت عليه حصاراً اقتصادياً تمثل في قبول برامج تنموية مؤداها فرض مزيد من الانكماش والتقشف لخدمة أغراض الديون الخارجية وأعبائها. إذ أن الدول النامية لم تكن في حاجة إلى رؤوس الأموال فقط، بل أنها في أشد الحاجة إلى الخبرات الفنية والإدارية إضافة إلى تطوير بيئة الإنتاج وتحسين الجودة من خلال استقدام التكنولوجيات الحديثة، وليس كما يقال التكنولوجيات الملائمة. فالتكنولوجيا الحديثة يترتب عليها اتجاه الشركات إلى الإنتاج بأحجام كبيرة تسمى بالأحجام الاقتصادية، وهي تلك الأحجام التي يترتب عليها وفورات تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم اكتساب مزايا تنافسية على مستوى العالم. ويتحقق ذلك من خلال استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والدخول معها في شكل إنشاء مشروعات مشتركة. وفي ظل تحديات العولمة، واحتدام شدة المنافسة، والتطور الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات لم يعد في مقدور الحكومات وصانعي السياسات إخفاء أى معلومة تتعلق بتطور النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والديمقراطية والإصلاح السياسي جنباً إلى جنب مع قضايا الإصلاح الاقتصادي وذلك لجنى منافع العولمة، وتجنب مضارها، وفي هذا الإطار فقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد منظور تقليدي إلى منظور أوسع، وهو مفهوم التنمية المستدامة والذي يتضمن قضايا بيئية واجتماعية وسياسية. وهو ما يشير إلى قضية على جانب كبير من الأهمية وهي قضية المناخ التشريعي والسياسي المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع كفاءتها في ظل العولمة والانفتاح. ليس فقط الاقصادى والمالى والتكنولوجى، بل السياسى أيضاً. وفي هذا الصدد فقد تردد في المحافل الدولية أن أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو «الاستقرار السياسى وجودة الإدارة الحكومية»، ويأتى مستوى الربحية المتوقع والحوافز الضريبية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات المحركة للاستثمارات الدولية في مرتبة متأخرة بعد عوامل الاستقرار السياسى وموقف الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية. ومن هنا جاء موضوع البحث وهو «أثر الديمقراطية والإصلاح السياسى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة».

٣-١ إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من اتجاه عدد كبير من الدول النامية - ومنها مصر - إلى خلق مناخ ملائم للعولمة (تحرير محلي وخارجي) لتوفير متطلبات التنمية من ناحية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، ورغم ذلك فإن النتائج المتحققة في هذا المجال لم تكن مشجعة. فمن جهة لا زالت كثير من الدول التي تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشّة تستحوذ على نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات، ومن جهة ثانية لم تحقق تلك الاستثمارات النتائج الملموسة والمتوقعة التي تكفل نمواً متواصلاً في المدى الطويل. حيث تشير الإحصاءات إلى أن ثمة تحسناً طفيفاً قد طرأ على اقتصادات بعض الدول النامية، وتحسن المناخ الاستثماري بدرجة كبيرة في بلدان أخرى، الأمر الذي جعلها محط أنظار بعض الشركات متعددة الجنسيات الراغبة في توجيه استثماراتها إلى الخارج، وتمثل هذه البلدان في دول جنوب شرق آسيا، والصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية حيث بدأت تتجه في السنوات الأخيرة نحو تعميق الديمقراطية وتعديل تشريعاتها وتحري أطرها القانونية والسياسية، في حين بقيت غالبية البلدان النامية في مناطق أخرى عديدة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء دون المستوى الذي يؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي صورة من الصور.

فبينما قدر نصيب دول وجنوب شرق آسيا بنحو ٢١,٢٪ من حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، بلغ نصيب دول أمريكا اللاتينية والكاريبية ١٠,٤٪، وفي المقابل لم يتعد نصيب دول أفريقيا ٢,٨٪ وبلغ نصيب دول شمال أفريقيا ١,٢٪^(١). وهو ما يفرض على تلك الدول مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بشأن الإصلاح السياسي وتعميق الديمقراطية كشرط ضروري لتهيئة مناخ ملائم وآمن للاستثمار. وبناءً عليه فإن التساؤل المطروح هو هل مجرد التحرير المحلي والخارجي والاستخصاص، وتوافر المقومات المادية والبشرية كاف لجذب الاستثمار الأجنبي، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا توجد فجوة بين حصص وأنصبة الدول في هذه التدفقات على الرغم من انتهاج الجميع لبرامج إصلاح وتحرير، وهل الاختلاف في كفاءة الإدارة الرشيدة للحكم "الحكومة"

والديمقراطية بين الدول يعتبر المصدر الأساسي لحدوث هذه الفجوة، ومن ثم العلاج الأول لسدها أو إنقاصها.

١-٣ أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الهام الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر في التنمية الاقتصادية. وما لا شك فيه أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية وبصفة خاصة في السبعينيات من القرن الماضي حيث ركزت معظم نظريات التنمية على أهمية التمويل الخارجي وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل أفضل من المساعدات الأجنبية والتي غالباً ما تكون مشروطة ومحملة بأعباء السداد إلا أن الجديد هو ما فرضته العولمة من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية، وهو ما يقتضى تبنى منظومة شاملة تتلاءم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١-٤ فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التى يسعى البحث لاختبارها في "أن الدول الأكثر ديمقراطية في ظل العولمة هي الأقدر على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

١-٥ هدف البحث:

في ضوء أهمية البحث والتي تتمثل في بحث تأثير الديمقراطية على قدرة رؤوس الأموال الأجنبية على الانسياب للدول المتجهة نحو العولمة". فإن هدف البحث يتمثل في اختبار:

- أثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

١-٦ منهجية البحث والأساليب المستخدمة:

يتمثل المنهج المستخدم في البحث الحالى في المنهج الاستقرائى. حيث تم في البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهي أن الاستثمارات الأجنبية تكون أكثر توجهاً نحو الدول

الأكثر ديمقراطية)، ثم تم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في البحث، كما تم جمع البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة وتوصيفها وتحليلها، ومن ثم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة واختبارها من خلال أساليب التحليل المقارن والقياس الكمي، ومن هذا الأسلوب القياسي والتحليلي يتم التوصل إلى نتائج محددة قد تتفق أو تختلف مع فرضية البحث.

وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب لاختبار فرضية البحث، وهي:

(أ) التفسير باستخدام أسلوب مقارنة وملاحظة التغيرات في متغيرات الدراسة خلال الفترة محل البحث.

(ب) التفسير باستخدام الفروض الإحصائية، وأساليب القياس الكمي.

(ج) التفسير باستخدام الرسوم البيانية.

٧-١ محتويات البحث:

يتكون البحث من ستة أجزاء، يتعرض الجزء الثاني بعد المقدمة إلى توصيف نظري لمتغيرات البحث (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبي المباشر). أما الجزء الثالث فينصرف إلى تحليل نظري للآثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق لعدد من الدراسات السابقة. أما الجزء الرابع فينصرف إلى الإطار التطبيقي، والذي يتم فيه تحليل سلوك وتطور واتجاه قيم المتغيرات الأساسية للبحث "الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر"، أما الجزء القياسي فينصرف إلى تطبيق عدد من النماذج القياسية لاختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالجزء الخامس فيتضمن أهم المضامين والخيارات السياسية، ثم الجزء السادس والأخير فيتعلق بالخلاصة والاستنتاجات.

الجزء الثاني

توصيف متغيرات الدراسة

تمثلت الفرضية الأساسية للدراسة في أن «الدول الأكثر ديمقراطية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر». وهو ما يعنى أهمية الإصلاح السياسى لجذب الاستثمار الأجنبي فى ظل العولمة. لذا يجب البدء أولاً بتوصيف المفاهيم الرئيسية للبحث: - العولمة - الديمقراطية - الاستثمار الأجنبي المباشر

٣-١ العولمة:

أخذ مصطلح العولمة Globalization في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) تلك المنظمة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدءاً من عام ١٩٩٥. وانطوت وثيقة إنشاء هذه المنظمة على مجموعة من الاتفاقيات التي تلزم الدول الأعضاء بالتجاوب الدولي في مجال فتح الأسواق أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع الاتجاه نحو إزالة كافة القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق قواعد المنافسة الحرة Free Trade وتفعيل قواعد المنافسة العادلة Fair Trade بإلغاء الدعم الممنوح للإنتاج والصادرات. وفي ضوء الالتزامات التي ترتبها عضوية الدول في المنظمة، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء تعديل وتهيئة تشريعاتها المحلية، أو إصدار تشريعات جديدة تتوافق في نصوصها ومتطلبات تنفيذها مع ما جاء في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في حدوث عولمة تشريعية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. وعلى هذا النحو يمكن القول أن مصطلح العولمة يشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما قد يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية Know-how (أو التكنولوجيا) عبر الحدود الدولية. وقد انتشر المصطلح وذاع استخدامه بين المتخصصين وغير المتخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، غير أن

جذوره تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي، ذلك التقدم الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية *Global Product*، كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعني عولمة الاستهلاك أو *Global Consumer*. وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. تلك الثورة التي تمثل مظاهرها في التقدم الهائل الذي يشهده العالم في الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلي بأجياله المختلفة، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية ٠٠٠ الخ. ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت أهم مظاهرها ونتاجها تتدفق من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها. وعلى ذلك فإن هذه الثورة تعتمد في طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشري، وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة الفنية المتراكمة عبر الزمن لدى بني الإنسان. والجدير بالملاحظة أن عصر المعلومات قد دعم ظاهرة الاعتماد المتبادل *International Interdependence*، أو ما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل *The New International Division of Labor* بين الدول، وذلك باعتداده على التكامل والتجميع، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها وقدراتها أن تستقل وحدها بتصنيع جميع أجزاء المنتج الصناعي، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد منتجات صناعية عديدة مثل السيارات أو الأجهزة الإلكترونية أو الحاسبات الآلية... الخ يتم تصنيع مكوناتها أو أجزائها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على صنع أحد هذه المكونات فقط. وتتنافي هذه الاتجاهات المعاصرة مع المفاهيم التي سادت عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهي مفاهيم التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ. والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات سالفة الذكر بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات

Mergers بين الشركات الصغيرة في محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم *Economies of Scale* أو الإنتاج الكبير *Mass Production*، ومن ثم تخفيض التكلفة، وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضا إلى الدخول في تكتلات إقليمية في محاولة لتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة^(٢). كذلك يمكن تعريف العولمة بأنها قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي، وتختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول للتحرير من تحكم السياسات القومية فتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة.

وتقوم العولمة الاقتصادية على أربعة مقومات أساسية هي: حرية حركة رؤوس الأموال دون أى عائق عالميا. وحرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بعيدا عن الجنسية أو السياسة القومية. وعالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة التقنية. وحرية انتقاء المستهلك عالميا لما يريد ومن أى مصدر.

كما أن للعولمة مؤشرات عديدة تتمثل في: درجة الانفتاح الاقتصادي «التجارة مع العالم الخارجي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار المحفظي، صافي الدخل». والعلاقات مع العالم «السياحة الدولية، استخدام الهاتف، التحويلات عبر الحدود». ودرجة التقدم التقني في مكونات الاقتصاد الجديد «عدد مستخدمي الانترنت، عدد مضيفي الانترنت، عدد أجهزة الخادماآت الآمنة». والمشاركة السياسية «العضوية في المؤسسات الدولية، المشاركة في بعثة مجلس الأمن، عدد السفارات في الخارج». العولمة التكنولوجية، عولمة فرص العمل في مختلف أنحاء العالم^(٣).

٢-٣ الديمقراطية:

يمكن تعريف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة *Peacefully and regularly* بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصداقية والمساءلة، بما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلا عن أنها تسمح للناس بأن يكونوا أكثر كفاءة ونجاحاً في ممارسة

وظائفهم^(٤). وهذا الأمر يؤدي إلى رفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة في الأجل الطويل. ولاشك في «إن التفكير في آثار النظم الديمقراطية *Democracy Regimes* مقارنة بالنظم المتسلطة» *Authoritarian Regimes* يجب أن يتركز في تحليل الدوافع أو الحوافز التي تحرك كل من الإدارات الحكومية، والأفراد والجماعات في ظل النظامين، فالحكام في ظل النظم الديمقراطية لديهم الحوافز للسماح إلى ما يقوله الناس، وما يرغبون في تحقيقه، وهذه الحوافز مردها إلى موجهتهم للانتقادات الموجهة إليهم، والبحث عن دعم مستمر في العمليات الانتخابية. أما في ظل النظم المتسلطة فإن التأثير على سلوك الناس، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي عادة ما ينطوي على تكلفة مرتفعة، مع عدم التأكد من إمكانية الاستمرارية في تحسين مستوى الأداء مستقبلاً. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأزمات المالية التي سادت خلال العقد الأخير من القرن الماضي في بعض دول جنوب شرق آسيا كانت في جانب منها نتاجاً طبيعياً لسيادة أنظمة متسلطة، فإذا قامت البنوك بإقراض دكتاتور ما كما هو الحال في أندونيسيا سابقاً، أو إذا حدث خللاً أو تراخياً في شروط الائتمان، أو إذا تركزت القروض في عدد قليل من الأشخاص لكونهم من صناعات السياسة أو لصلتهم بهؤلاء الصناع، فإن الأداء الحكومي يتعثر، وتظهر الأزمات المالية والاقتصادية بصورة يصعب علاجها بدون تكاليف مرتفعة. فبدون الصوت الديمقراطي لم يكن هناك سيطرة كافية على أداء الحكومات، بسبب انعدام الشفافية، والمصادقية، والمساءلة، والصحافة الحرة النزيفة. والوجه الآخر من العملة يتمثل في رعاية صناعات السياسة لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة، وليس إلى العمل والإنتاج كما هو الحال في أغلب النظم الديمقراطية، مما قد يؤدي إلى شيوع ظاهرة الأنشطة الهامشية الباحثة عن الربح بأقل مجهود ممكن *Rent-Seeking Activities*. ولعلنا نميز هنا بين الديمقراطية، وأشباهاها من نظم قد تبدو في ظاهرها للنظر إليها من الخارج على أنها ديمقراطية، وهي من الداخل بعيدة عن ذلك. فحقيقة أن الأصوات الانتخابية يمكن شراؤها تسمح للأغنياء والأفراد أو للأحزاب بالسيطرة على العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي تحدث في ظل النظم المتسلطة. والموقف في أمريكا اللاتينية، وكثير من البلدان النامية يعد مثالا على ذلك.

وبناءً على ما سبق فإن الديمقراطية تسهم في تحقيق التنمية البشرية، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب، والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها. ويتطلب نجاح الديمقراطية وجود آليات ليس فقط للمشاركة بل آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلاً عن المصدقية والشفافية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد^(٥).

٣-٢ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه «انتقال عوامل الإنتاج المختلفة من رأس المال والتقنية ووسائل الإنتاج المتطورة والموارد البشرية في شكل مؤسسى تبعاً للإطار التشريعي والتنظيمي بالدول المضيفة فيحقق مصالح المستثمرين الدوليين من جهة ومصالح الدول المضيفة من جهة أخرى لتكون تعاوناً دولياً في مجال النمو والتنمية البشرية»، وتوجد أشكال عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها: «ملكية أسهم رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، اندماجات وتملك»^(٦). وتختلف دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات عن وجهة نظر الدول المضيفة.

ففيما يتعلق بالشركات فهناك عديد من النظريات التي تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة. ومن بين هذه النظريات ما يلي:

- **نماذج النمو التقليدية:** ترى أن اختلاف عوائد رأس المال بين الدول يسهم في تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الوفرة (حيث ينخفض العائد على رأس المال) إلى الدول ذات الندرة (حيث يرتفع العائد على رأس المال). أي أن المراجعة والمضاربة المالية هي المحدد الأساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- نظرية هكشر أولين في التجارة الخارجية: أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية بين الدول يحدد نمط التخصص في الإنتاج والتصدير، حيث تخصص الدولة صاحبة الوفرة في رأس المال في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال. وتقوم الدولة التي تعاني من ندرة عنصر رأس المال باستيراد السلع كثيفة رأس المال من الخارج^(٧).

- نظرية دورة حياة المنتج: وفقاً لهذه النظرية يختلف موقع وتوطن الإنتاج حسب مرحلة ودورة حياة المنتج. فعندما يصل المنتج لمرحلة النضج وإحتدام المنافسة، فإن الشركة المخترعة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفاً من المنافسة المحتملة من الشركات الأخرى، ولذا فإنها تقوم بإنتاج هذا المنتج في أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول، بهدف تخطي عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية، والمحافظة على مركز الريادة في الأسواق العالمية من ناحية ثالثة، وفي المرحلة الثانية سألفة الذكر، فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان المضيفة، غير أن الضغوط القانونية، والأوضاع السياسية قد تحتم الاعتماد على الشكل الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء محليين في الدول المضيفة^(٨).

- النظرية الانتقائية للاستثمار الأجنبي المباشر: *Eclectic Theory of FDI*

وفقاً لها توجد ثلاثة شروط ودوافع لتنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما:

ميزة الملكية (*Ownership Advantages*): بمعنى أن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة. ويجب أن تتوافر العوامل التي تمكن الشركة من التغلب على عوائق الإنتاج في بيئة مخالفة (مثل عوائق اختلاف اللغة والثقافة والأطر المؤسسية، والنظام الضريبي)، لذا يجب أن يقترن بهذه الميزة برامج تدريب وتسويق لتساعد هذه الشركات الأجنبية على الإنتاج في الدولة المضيفة. ميزة الموقع (*Location Advantages*). بمعنى وجود مزايا تجعل

من الأرباح للشركة أن تنتج أو تقدم الخدمة في الدولة المضيفة بدلاً من الإنتاج محلياً أو التصدير (مثل وفرة المواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف، أو وجود عوائق تجارية طبيعية أو مصطنعة). بجانب ما سبق يجب أن تكون تكلفة استغلال المزايا السابقة أقل من تكلفة الوسائل المتعلقة بمزاولة الإنتاج واستخراج التصاريح للقيام بهذا النشاط، وتعرف هذه بالمزايا الداخلية للتعاقد على الاستثمار (*Internalization Advantages*). وتتضمن مجموعة من المحددات السياسية والتشريعية والاقتصادية التي توفر حوافز للاستثمار^(٩).

- نظرية مزايا توطن الصفقات: (*Advantage to internalizes business contacts*):

وفقاً لها يوجد خمس محددات ودوافع للاستثمار الأجنبي، وهي^(١٠):

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية (المواد الخام المتاحة، البنية المادية والبشرية).

- الاستثمار الباحث عن الأسواق (حجم وهيكل ونمو وحرية النفاذ للأسواق).

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء (تكلفة الموارد وإنتاجية العمل).

- الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية. (التكنولوجيا، الاستحواذ على اسم تجارى وعلامة تجارية).

- نظرية عدم كمال الأسواق: في ظل سيادة المنافسة الاحتكارية (أو فرضية عدم

كمال الأسواق في الدول النامية) فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد أن المناخ الاقتصادي ملائم لتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان، حيث تنعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات فيما تملكه الأخيرة من موارد مالية، ومعارف فنية وتكنولوجيا عالية إلى جانب المهارات الإدارية والتنظيمية، وتولد المزايا التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية في إحدى البلدان، وحماية طبيعية لأنشطة هذه الشركة، وقدرة على غزو الأسواق المحلية وتسويق منتجاتها في ضوء هذه المزايا الاحتكارية. وفي هذا الصدد فإن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها

المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة، وخلق قوى احتكارية وعلاقات تكامل رأسى مع القوى السياسية داخل الدولة بما يحقق مصالح متبادلة لكلا الطرفين^(١١).

وفيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة فغالباً ما تتحدد هذه الدوافع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات في أى صورة من الصور. ولكى يمكن التعرف على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغى الرجوع إلى خصائص ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية في هذا الأمر العقود الثلاثة الماضية، ومن مجمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمعظم البلدان النامية: موارد رأسمالية، معارف فنية وتكنولوجية، مهارات وخبرات إدارية وتنظيمية. وهذا إلى جانب المقومات الأخرى اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، والتي منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدي العاملة ووجود بيئة تشريعية مناسبة، وإطار سياسى واجتماعى مستقر، ومناخ اقتصادى موافق، وبنية أساسية ملائمة^(١٢).

وقد شهد عام ٢٠٠٤ زيادة طفيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ثلاث سنوات من الهبوط، حيث بلغ حجم هذه التدفقات ٦٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ٦٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وترجع هذه الزيادة إلى حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث قدرت بنحو ٢٣٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقارنةً بـ ١٦٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وفي مقابل ذلك لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة شهدت تدهوراً مستمراً من حيث الحجم، حيث بلغت ٣٨٠ مليار دولار مقابل ٣٣٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وذلك بعد أن وصلت إلى ٥٤٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وترجع الاتجاهات السابقة إلى محاولة الشركات متعددة الجنسيات اكتشاف طرق جديدة لتعزيز قدراتها التنافسية أو توسيع عملياتها وأنشطتها في أسواق الدول النامية، وتحقيق وفورات الحجم وخفض تكاليف الإنتاج. أضف إلى ما سبق

رغبة الشركات في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة في بعض الدول النامية، خاصة وأن أسعار هذه الموارد قد إتجهت للزيادة في السنوات الأخيرة. وظل الاستثمار الدولي في الخدمات - وخاصة الخدمات المالية ينمو بإطراد، حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات ٦٣٪ من مجموع قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في عام ٢٠٠٤. وبالرغم من التحسن الملحوظ في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية في مقابل التدهور الملحوظ في حجم هذه التدفقات للدول المتقدمة، فلا زالت هذه الأخيرة تحتل مكانة مرتفعة لا تقارن بالدول النامية من حيث نصيبها النسبي في حجم التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر. حيث قدرت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في عام ٢٠٠٤ حوالي ٥٨,٦٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت نسبة هذه التدفقات إلى الدول النامية حوالي ٣٦٪ فقط، مع كون منطقة آسيا وأوقيانيا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي في الدول النامية. فقد اجتذبت هذه المنطقة استثماراً أجنبياً مباشراً قدره ١٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ عن عام ٢٠٠٣، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبى طفرة هائلة، فبلغت ٦٨ مليار دولار. أي زادت بنسبة ٤٤٪ عن المستوى المتحقق في عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا على نفس المستوى تقريباً، وهو ١٨ مليار دولار. ويبرر هذا الأمر قرارات الشركات متعددة الجنسيات بتوجيه استثماراتها إلى الدول التي تكون أكثر توجهاً نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي والاقتصادي لما ينعكس ذلك بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذه الاستثمارات(١٣).

الجزء الثالث

تحليل نظري للعلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأدلة التطبيقية عن أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر لا توفر حتى الآن دعماً كافياً وواضحاً لفكرة أن زيادة مستوى الديمقراطية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فهل تعتبر الديمقراطية شرطاً كافياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد بينما وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً وموجباً للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك دراسات أخرى توصلت إلى عكس هذه النتيجة، وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى نتائج محددة *Ambiguous* بشأن هذه العلاقة وهو ما سوف يتم التعرض له على النحو التالي:

فقد توصل (Rodrik 1996) إلى أن مؤشر الديمقراطية (الحرية السياسية) - ضمن متغيرات أخرى عديدة - يحدث تأثيراً موجباً ومعنوياً على الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للنتائج المحلى الاجمالي في الدول الأكثر ديمقراطية، وأن هذا التأثير ضعيف وغير معنوي للدول غير الديمقراطية^(١٤). وبنفس المنطق توصلت دراسة (Jensen 2003) إلى أن الدول الديمقراطية تجذب نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد بنحو ٧٠٪ عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول غير الديمقراطية وذلك لعينة مكونة من ١٠٠ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٨^(١٥). كما توصلت دراسة (Busse, 2004) لعينة مكونة من ٦٩ دولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٩ إلى أن زيادة قيمة مؤشر الحرية السياسية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للفرد بنحو ٣٢٪، وأن زيادة قيمة مؤشر الحرية المدنية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢٩٪. وقد توصلت لهذه النتيجة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لكل دولة على حدة، وأسلوب البيانات المقطعية^(١٦). وقد أكدت هذه النتيجة دراسة (Harms & Heinrich 2002) التي توصلت إلى أن الشركات متعددة الجنسية تميل للاستثمار في الدول الأكثر ديمقراطية، أما الدول غير الديمقراطية فلم تؤكد النتائج أنها ملجأ لجذب الاستثمار الأجنبي إليها^(١٧). وقد توصلت دراسة أخرى لـ (Busse) باستخدام ١٢ مؤشر للحكومة من ضمنها مؤشر المخاطر السياسية

(ICRG)، ومؤشر الفساد، ومؤشر الديمقراطية، ومؤشر القواعد والحقوق (Rule & Law) إلى أن أكثر المؤشرات معنوية وتأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي مؤشرات الديمقراطية والاستقرار السياسي والفساد. حيث أن زيادة مؤشر الديمقراطية بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة القيمة اللوغارتمية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٠,٨٪، وهذا التأثير معنوي، وقد بنيت الدراسة على بيانات عينة مكونة من ٨٣ دولة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٣ (١٨).

وبنفس المنطق توصلت دراسة (Kolstad, & Tøndel 2002) إلى أن زيادة مستوى المسألة الديمقراطية تعمل على زيادة نصيب الفرد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استخدمت الدراسة مؤشر ICRG الذي يبين مدى عدالة وحرية النظام الانتخابي واستجابة الحكومات لمطالب الناخبين (١٩). كما قامت إحدى الدراسات ببحث أثر العوامل التشريعية على بيئة الاستثمار المحلي والخارجي وتوصلت إلى أن مؤشر الفساد لم يكن له تأثيراً معنوياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس من ذلك فإن انخفاض القيمة المبطة لمؤشر الديمقراطية (القيمة الأقل تعني مستوى أعلى للديمقراطية) بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٠,٢٣٪، وقد توصلت الدراسة لهذه النتيجة بالاستناد إلى عينة من ٧٥ دولة للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠) (٢٠). وبنفس المنطق توصلت دراسة أخرى إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية تتسلم نسبة أكبر من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي وذلك لعينة مكونة من ٩٩ دولة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠١ (٢١).

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسة (Q. LI & Adam Resnick, 2001) إلى أن زيادة الديمقراطية في حد ذاتها دون تحسين جودة الإدارة الحكومية وكفاءة تنفيذ أحكام القانون تؤدي إلى تخفيض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بنحو ٣٧٧ مليون دولار لكل زيادة مقدارها (من ٠-٦) في قيمة مؤشر الديمقراطية. أما زيادة كفاءة القواعد المدعمة للحقوق والملكيات بـ ١٥ نقطة يترتب عليه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ١,٠٤ بليون دولار (٢٢). وفي هذا الصدد توصلت دراسة هامة لـ (Adams & Filippaios) إلى وجود علاقة سالبة وغير خطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة موجبة وخطية بين مؤشر الحرية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر. وتفسير ذلك أن

المستثمر الأجنبي يفضل أن يستثمر في الدول التي تتمتع بمستوى منخفض من الحريات المدنية (وذلك لضعف دور نقابات العمل، والتنظيمات، وجماعات الضغط) وذلك حتى تنخفض القدرة التفاوضية لهذه الجماعات، ومن ثم تقل المخاطر التي قد تواجه الشركات الأجنبية والتي تعوقها من الاستحواذ الكامل بالعائد والأرباح الربعية. كما فسرت الدراسة العلاقة غير الخطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عند المستويات المتخفضة للحريات المدنية أي زيادة بسيطة في هذه الحرية سوف تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال وتعميم رغبتهم في العمل، وهو ما ينعكس بالإيجاب على الناتج الحدى لرأس المال، الأمر الذي يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بعد وصول الحرية المدنية لمستوى مرتفع، فإن أي زيادة فيها سوف تترجم في زيادة القوة التنظيمية والتفاوضية للجماعات، وهو ما شكل قيد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى النقيض من ذلك تفضل الدول الأجنبية أن تستثمر أموالها في دول ذات نظام سياسي حر ومفتوح وذلك لأن قمع الحريات السياسية سوف ينعكس سلباً على سياسات وتوجهات الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ١٠٥ دولة خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٧)^(٢٣). وتوصلت إحدى الدراسات (Nemager & Soysa, 2005) إلى أن الشركات متعددة الجنسية تفضل الاستثمار في دول غير ديمقراطية لأسباب تتعلق بسهولة جنى المنافع الربعية وضعف دور النقابات والاتحادات التنظيمية في هذه الدول^(٢٤).

ومن جهة ثالثة توصلت بعض الدراسات إلى أن الديمقراطية ليست لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث ذكرت دراسة (D. Kucera, 2002) أن مؤشر الحرية السياسية ليس له تأثير معنوي على حصة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من التدفق العالمي، بينما مؤشر الحرية المدنية له تأثير موجب ومعنوي، وذلك من خلال ما يقترن بالحريات المدنية من تدعيم قاعدة رأس المال البشري وزيادة الاستقرار السياسي، وذلك لعينة مكونة من ١٢٧ دولة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧^(٢٥). وكذلك أظهرت دراسة (Farhad Noorbakhsh, , Alberto Paloni, and Ali Youssef, 2001) عدم وجود أي تأثير معنوي لمؤشر الحرية المدنية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة

للنتائج المحلى الاجمالى وذلك لعينة مكونة من ٣٦ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة برأس المال البشرى أكثر أهمية من تأثير الديمقراطية^(٢٤)، وتوصلت دراسة (Singh, Harinder; Jun W. Kwan, 1995) لنفس النتائج بعدم معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والديمقراطية^(٢٦).

الجزء الرابع

الإطار التطبيقي للبحث

تأسيساً على العرض السابق للدراسات التطبيقية أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن مدى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى الديمقراطية في الدول المضيفة هي قضية ما زالت تحتاج لمزيد من الاختبارات. وعلى هذا النحو ينصرف الجزء الحالي من البحث إلى تحليل وقياس هذه العلاقة. وبناءً عليه يجب تحديد المتغيرات الأساسية للبحث، وكيفية التعبير عنها، ثم تحديد عينة الدول، وفترة التقدير، يلي ذلك عرض تحليلي مقارنة لتطور قيم متغيرات الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة خلال فترة البحث للتعرف على مدى واتجاه العلاقة بينهما، ثم يتم صياغة وتقدير عدد من النماذج المناسبة لقياس أثر الديمقراطية على التدفق والانسحاب الداخلى للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤-١ المتغيرات الأساسية للبحث:

انطلاقاً من فرضية البحث أنه «في ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية هي الأقدر على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر». سوف تتمثل المتغيرات الأساسية محل القياس والتحليل فيما يلي:

١ - **متغير العولمة:** ويتم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة). في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية في خمس مجالات رئيسية، وهي: تحرير النشاط الاقتصادي المحلى والتوجه للخصخصة، ومدى انتهاج سياسة نقدية مستقرة، وتحرير المعاملات الخارجية السلعية، والخدمية، وتبسيط اللوائح المعوقة لممارسة النشاط المحلى سواء المتعلق بالعمل، أو بالإنتاج، أو بالتصدير، والإستيراد، أو بالإقراض والإقتراض. ويتراوح مؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة) بين الصفر، والعشر درجات. حيث تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من العولمة، في حين تشير القيمة الأقل إلى مستوى أقل من العولمة (٢٨).

٢- متغير الديمقراطية: يتم التعبير عنه بمؤشر الديمقراطية. فمنذ بداية السبعينيات قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية في عدد كبير من دول العالم، وتسمى هذه المؤسسة بدار الحرية *Freedom House* ويتم إعداد هذا المؤشر في شكل رقم إجمالي يعبر عن مستوى الديمقراطية في الدولة. ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية، وكذلك الحقوق المدنية. وفي هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من قوائم الاستقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، والأخرى تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية. وإستناداً على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية.

وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

(أ) الحقوق السياسية: وتتضمن التساؤلات التالية:

- (١) هل يتم إنتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام إنتخابى حر؟
- (٢) هل يتم إختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام إنتخابى حر؟
- (٣) هل توجد قواعد إنتخابية عادلة، وتكافؤ في الفرص، وإنتخاب عادل، وأمانة بشأن صناديق الإقتراع؟
- (٤) هل من حق الأشخاص تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
- (٥) هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لإنتخاب ممثل معين؟
- (٦) هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة قوة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية، أو أى شكل من أشكال القوة؟
- (٧) هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها، أم تسهم بشكل غير رسمى في صنع القرار الحكومى.
- (٨) هل يستطيع الناخبون إمداد ممثليهم المنتخبين بقوة حقيقية؟

٩) في حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام انتخابي - هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسؤولين؟

١٠) هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد. وفي هذا الصدد يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات، وهي (الفساد السياسي، العنف السياسي، عدم التحيز السياسي ضد الأقليات، درجة المشاركة السياسية). ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد في الدولة نظام إنتخابي عادل، ويتمتع المواطنون بالاستقلال السياسي، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات في صنع القرار السياسي، ويوجد جماعات معارضة، ولا يوجد فساد سياسي.

أما القيمة (٢) فتعني أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسي، أو العنف العسكري، مما يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسي حراً. وتعني القيم (٣)، (٤)، (٥) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية. أما القيمة (٦) فتعني أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية، ولا توجد نزاهة في العملية الإنتخابية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفي حالة القيمة (٧) فإن النظام السياسي يصبح محكوما بقواعد جامدة لا تسمح بأى مشاركة في العملية السياسية. مع انتشار العنف، والفساد، والتحيز السياسي.

ب) الحقوق المدنية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟

٢) هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات، ومؤتمرات؟

٣) هل يوجد نقابات تجارية، وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

٤) هل يوجد استقلال للقضاء؟

٥ هل يعامل الأفراد معاملة عادلة في ظل قوانين الدولة؟

٦ هل يوجد استقلال عن الفساد السياسي؟

٧ هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسي، والإعتقالات سواء للمؤيدين، أو المعارضين للحكم؟.

٨ هل تفرض الدولة قيود على حرية إختيار العمل، والإقامة؟

٩ هل توجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

١٠ هل يخضع الأفراد للاستغلال من جانب الجهاز الإداري الحكومي؟

وبالمثل يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأي بشكل رسمي، وغير رسمي، وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، الخضوع للاعتقالات والفساد السياسي، تكافؤ الفرص وحرية النشاط الاقتصادي)، ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق المدنية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. والدول التي تأخذ الرقم (١) تعنى أن هناك نظاماً مؤسسياً مدعماً للحقوق المدنية، ولا يوجد خضوع للفساد السياسي، وهناك حرية للتعبير عن الرأي، وأن هناك نظام اقتصادي حر. أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك نقص في أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاماً حراً. والدول التي تأخذ القيم (٣)، (٤)، (٥) فتعنى أن هناك قيوداً حكومية مفروضة على الحقوق المدنية في المكونات الأربعة. أما الدول التي تأخذ القيمة (٦) و(٧) فتعنى أنه لا يوجد أى شكل من أشكال الحريات المدنية.

وإستناداً على المؤشرين السابقين يتم استخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالي للديمقراطية. ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتوجد سلسلة من بيانات هذا المؤشر في خلال الفترة ١٩٧٢ - ٢٠٠٥ لمعظم الدول^(٢٩).

٣- متغير الاستثمار الأجنبي المباشر: وبانتهاج نفس ما اتبعته الدراسات السابقة فإنه يمكن التعبير عن التدفق الأجنبي للاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مؤشرات منها:

- التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي
 FDI / GDP
- نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر
 FDI / Pop
- معدل نمو حجم التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر .
 $dFDI / FDI$
- حجم التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت
 FDI / I_{fixed} .

٤-٣ عينة الدول وفترة التقدير:

في ضوء الهدف من البحث وهو التعرف على أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتم اختيار الدول على أساس مؤشر الديمقراطية. حيث يتم اختيار مجموعة من الدول الديمقراطية والتي يكون مؤشر الديمقراطية لها ($Dem \leq 3$)، ودول غير ديمقراطية، ويكون مؤشر الديمقراطية لها ($Dem \geq 5.5$). وذلك إسوةً بالتصنيف المتبع في تقرير مؤسسة بيت الحرية (Freedom House). وفي هذا الصدد فقد وقع الاختيار على ٨٠ دولة، (٤٠ دولة ديمقراطية، و ٤٠ دولة غير ديمقراطية) (٣٠).

أما فترة التقدير، والتحليل، فهي (١٩٨٠ - ٢٠٠٤) للثانية حيث تتوفر بيانات عن كل من مؤشر الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام ٢٠٠٤، أما للقياس فهي (١٩٧٠ - ٢٠٠٣)، وقد تم توسيع الفترة حتى تتاح مزيد من المشاهدات، ولكن تم التوقف في عام ٢٠٠٣ لعدم توافر بيانات عن العديد من المتغيرات بعد هذه السنة. والجدول التالي يوضح متوسط قيم المتغيرات الأساسية (العولمة، الديمقراطية، والاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤).

جدول (١): قيم المتغيرات الأساسية في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤)

| FDI / I _{Fixed} | FDI / GDP | Globaliz | Dem | المجموعة المتغير |
|--------------------------|-----------|----------|-----|---------------------|
| ٨% | ٣,٩% | ٦,٣ | ٢,٥ | دول ديمقراطية |
| ٣% | ١,٣% | ٤,٥ | ٥,٩ | دول غير ديمقراطية |

حيث :

Dem : مؤشر الديمقراطية تم الحصول على بياناته من (www.freedomhouse.org)

Globaliz : مؤشر العولمة تم الحصول على بياناته من: *Economic Freedom of the World, 2000, 2001, - Economic Freedom Index, Hertige Foundation, Various Issues, 2002 Annual Report.*

FDI / GDP : التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الإجمالي: من UNCTAD, *WIR, Various Issues*

FDI / I_{Fixed} : التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت، UNCTAD, *WIR, Various Issues*

فكما يتضح من الجدول فقد شهدت مجموعة الدول الديمقراطية مستوى يقدر بنحو ٢,٥ درجة لمؤشر الديمقراطية وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٩٪، كما قدرت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت لهذه الدول بنحو ٨٪ في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)، وبلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة نحو ٦,٣ درجة. وفيما يتعلق بمجموعة الدول غير الديمقراطية فقد قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤) بنحو ٦ درجات، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي نحو ١,٣٪ فقط في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)، بينما قدرت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت لهذه الدول بنحو ٣٪، كما بلغت متوسط قيمة مؤشر العولمة نحو ٤,٥ درجة لهذه المجموعة من الدول. ويتضح مما سبق وجود فروق هامة وواضحة بين مجموعة الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق باتجاه وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة حيث تركز معظم الاستثمارات في الدول الديمقراطية، هو ما يشير إلى أن وجود بيئة ديمقراطية

يعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة والانفتاح الداخلي والخارجي. ولكي تزداد الصورة وضوحاً يجب تحليل تطور قيم المتغيرات الأساسية خلال الفترات المختلفة لمقارنة أداء وإتجاه، ومن ثم وضوح العلاقة بين المتغيرات السابقة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

٤-٣-١ تحليل اتجاه وتطور قيم المتغيرات محل البحث:

سوف يتم في الجزء التالي تحليل لتطور القيم المطلقة، ومعدلات التغير في قيم مؤشرات العولمة، والديمقراطية، والاستثمار الأجنبي المباشر المحلي كنسبة للناتج الإجمالي وللتكوين الرأسمالي الثابت لدول العينة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، وخلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، وسيتم تقسيم كل مجموعة إلى مجموعتين "أقل ديمقراطية، وأكثر ديمقراطية".

وبناءً عليه يتم إجراء التحليل المقارن لأربع مجموعات، وهم:

- مجموعة أعلى الدول الديمقراطية (*Highest Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (HDc).

وهي الدول التي يكون ($Dem \leq 1.5$).

- مجموعة أقل الدول الديمقراطية (*Lowest Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (LDc).

وهي الدول التي يكون ($Dem > 1.5 \geq 3.5$).

- مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية (*Lowest Non-Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (LNDc).

وهي الدول التي يكون ($Dem > 5.5 > 6$).

- مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية (*Highest Non-Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (HNDC). وهي الدول التي يكون ($Dem > 6$).

ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل المقارن للمجموعات السابقة:

جدول (٢): تحليل مقارن لتطور قيم المتغيرات الأساسية للمجموعات المختلفة

| <i>HNDc</i> | <i>LNDc</i> | <i>LDC</i> | <i>HDC</i> | السنوات |
|--------------------------------|-------------|------------|------------|-----------|
| <i>Dem</i> | | | | |
| ٦,٥ | ٥,٤٩ | ٢,٩ | ١,١٨ | ١٩٨٩-١٩٨٠ |
| ٦,٠٧ | ٤,٨٧ | ٢,٠١ | ١,٠٩ | ٢٠٠٤-١٩٩٠ |
| ٦,٣٣ | ٥,١٨ | ٢,٥ | ١,٥ | ٢٠٠٤-١٩٨٠ |
| <i>Globaliz</i> | | | | |
| ٤,٠٤ | ٤,١٨ | ٥,٣٩ | ٦,٣٤ | ١٩٨٩-١٩٨٠ |
| ٥,٤٥ | ٥,٦١ | ٦,٧٥ | ٧,٣٦ | ٢٠٠٤-١٩٩٠ |
| ٤,٧٤ | ٤,٩ | ٦,٠٧ | ٦,٨٥ | ٢٠٠٤-١٩٨٠ |
| <i>% FDI / GDP</i> | | | | |
| ٠,٥٨ | ١,١ | ١,٢٩ | ٤,٢٨ | ١٩٨٩-١٩٨٠ |
| ١,٥٥ | ٢,٤ | ٢,٨٧ | ٥,٤٧ | ٢٠٠٤-١٩٩٠ |
| ١,٠٦ | ١,٧٧ | ٢,٠٨ | ٤,٨٧ | ٢٠٠٤-١٩٨٠ |
| <i>FDI / I_{Fixed}</i> | | | | |
| ٠,٩٩ | ٢,٩٢ | ٣,٢ | ٤,٨ | ١٩٨٩-١٩٨٠ |
| ٢,٠١ | ٤,٩٢ | ٧,١ | ٩,٢ | ٢٠٠٤-١٩٩٠ |
| ١,٥ | ٣,٩٢ | ٥,٢ | ٧ | ٢٠٠٤-١٩٨٠ |

المصدر: حسب بواسطة الباحث استناداً إلى مصادر بيانات الجدول (١)

أولاً: مجموعة أعلى الدول الديمقراطية *HDC*

قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة نحو ١,٥ درجة في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤). وقد تحسن مستوى الديمقراطية لهذه المجموعة بنحو ٠,١ درجة فقط خلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، حيث انخفضت قيمة المؤشر من ١,١٨ درجة إلى ١,٠٩ درجة. كما بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة حوالى ٦,٩ لهذه المجموعة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤) أي بزيادة ١,١ درجة خلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤). هذا وقد زادت نسبة التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر للنواتج بنحو ١,٢٪ بين الفترتين، لتبلغ في المتوسط ٤,٨٧٪. كما بلغت القيمة المتوسطة لنسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت نحو ٧٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، حيث زادت من ٤,٨٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، إلى ٩,٢٪ في متوسط الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).

ثانياً: مجموعة أقل الدول الديمقراطية *LDC*

وفيما يتعلق بهذه المجموعة من الدول فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها نحو ٢,٥ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، أي انخفضت بمعدل ٠,٩ من الدرجة بين الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، هذا في الوقت الذي زادت فيه قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٣٥ درجة بين الفترتين لتقدر بنحو ٦,٠٨ درجة في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للنواتج المحلي الإجمالي نحو ٢,١٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، وقدرت نسبة الرصيد الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٥,٢٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤).

بناءً على ما سبق يتضح أن الدول التي تقع في قمة هرم الديمقراطية (*HDC*) تستحوذ على حصة من الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت تزيد بنحو ٢,٧٢٪، و١,٨٪ مقارنة بالدول التي تقع في أدنى هرم الديمقراطية (*LDC*)، رغم وجود فروق بسيطة بينها في مؤشر العولمة (٧,٠ درجة).

ثالثاً: مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية *LNDc*

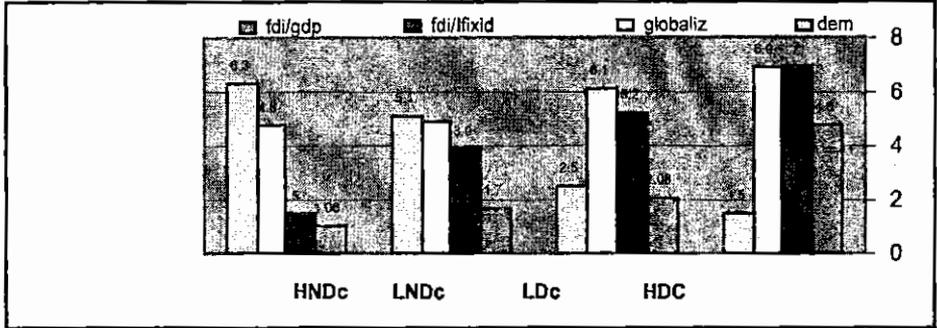
أظهرت نتائج التحليل أن مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة من الدول قدر في المتوسط نحو ٥,٢ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، كما قدرت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة ٤,٩ درجة، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد قدرت نسبة التدفق الداخلي لهذا الاستثمار للنتائج المحلى الإجمالي بنحو ١,٧٧٪ فقط في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، أما حصة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي الثابت لهذه المجموعة فقد بلغ بها نحو ٣,٩٪. ويتضح من الجدول أنه بالرغم من زيادة توجه هذه الدول نحو مزيد من العولمة والحرية الاقتصادية (حيث زادت قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤٢ درجة بين الفترتين ١٩٨٠ - ١٩٨٩، ١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، فقد سارت بخطوات أبطأ نحو تعميق الديمقراطية (حيث انخفضت قيمة المؤشر بنحو ٠,٦٣ درجة فقط)، وفي المقابل يتضح أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الناتج والتكوين الرأسمالي قد زادت بنحو ١,٣٪، و١,٩٩٪ بين الفترتين.

رابعاً: مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية *HNDc*

وفيما يتعلق بمجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها بنحو ٦,٣ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، بينما بلغت قيمة مؤشر العولمة ٤,٧ درجة في متوسط نفس الفترة، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بنحو ١,٠٦٪، و قدرت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار المباشر للتكوين الرأسمالي بنحو ١,٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤). وتدل البيانات على أنه بالرغم من تحسن قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤ درجة فإن قيمة مؤشر الديمقراطية لم تتحسن سوى بنحو ٠,٤٣ درجة، لذا فقد زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بنحو ٠,٩٧٪ فقط، وزادت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي للتكوين الرأسمالي الثابت المباشر بنحو ١,٠٢٪ فقط.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي ليوضح العلاقة بين العولمة، الديمقراطية، والاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعات الأربعة خلال الفترة كلها (١٩٨٠ - ٢٠٠٤).

شكل (١): العلاقة بين العولمة والديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٨٠-٢٠٠٤).



وبمقارنة أكثر الدول ديمقراطية (*HDC*) بمجموعة أكثر الدول غير الديمقراطية (*HNDC*) يتلاحظ أن المجموعة الأولى والتي تنخفض فيها قيمة مؤشر الديمقراطية بنحو ٥,٢ درجة مقارنةً بالمجموعة الثانية، تحصل على استثمار أجنبي مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للناتج المحلي الإجمالي عن المجموعة الثانية، كما تحصل مجموعة أعلى الدول الديمقراطية على استثمار أجنبي مباشر يقدر بنحو ٧ دولار لكل ١٠٠ دولار استثمار ثابت، بينما تحصل الأخيرة على ١,٥ دولار استثمار أجنبي مباشر لكل دولار من الاستثمار الثابت، أي أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت للدول التي تقع في قمة هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التي تقع في قمة هرم الدكتاتورية، هذا على الرغم من اتجاه كلتي المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعولمة (حيث الفرق بين المجموعتين ٢,١ درجة فقط في مؤشر العولمة)، إلا أنه لا زالت الفجوة بينها متمسكة في مستوى الديمقراطية - رغم الإصلاحات البطيئة التي تتجه إليها الدول غير الديمقراطية في السنوات الأخيرة - وهو ما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال ضعيفاً في توجهه وانسيابه لهذه المجموعة الأخيرة من الدول.

٤-٣ قياس أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة.

استناداً إلى الدراسات السابقة في البحث سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لإختبار فرضية الدراسة بأن الدول الأكثر ديمقراطية أكثر قدرة على جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول غير الديمقراطية حتى في ظل توجه الجميع نحو العولمة. ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج.

٤-٣-١ توصيف النموذج المستخدم:

سوف يتم تقدير معادلتين:

١- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، ومؤشر الديمقراطية -ضمن متغيرات أخرى- يكون متغير مستقلاً في المعادلة.

٢- معدل النمو الاقتصادي هو المتغير التابع، ويكون كل من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي، ومؤشر الديمقراطية -ضمن متغيرات أخرى- هي المتغيرات المستقلة في المعادلة.

وتتضمن المعادلتين مجموعة من المتغيرات المستقلة التي إتفقت معظم الدراسات على أنها الأكثر تأثيراً، كما تم تضمين مؤشر العولمة في كلتي المعادلتين. وذلك على النحو التالي:

$$FDI = F(Dem, Gy, Globaliz, Iy, Vol, urb, H, Tax, Opn) \quad (1)$$

حيث:

Gy معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

IY معدل الاستثمار المحلي الإجمالي

$M2$ مؤشر للتعقيم المالي وهو عبارة عن المفهوم الواسع لعرض النقود كنسبة للناتج المحلي الاجمالي

Vol متغير للقلب الاقتصادي (معدل التضخم، أو نسبة الدين المحلي الخارجى للناتج، أو قلب سعر الصرف).

H مؤشر التنمية البشرية.

urb نسبة التحضر (السكان الحضر كنسبة لاجمالي السكان)

Opn مؤشر الاندماج الخارجى.

Tax الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية كنسبة لإجمالي الضرائب.

مصادر البيانات:

- البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية مصدرها *Human development Report, Various issues,*

- كل البيانات الأخرى تم الحصول عليها من: *World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003*

ومن المتوقع - استناداً إلى النظرية الاقتصادية - أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالى:

- بالنسبة لتأثير معدل النمو الاقتصادى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث أن المستثمر الأجنبى هدفه هو تعظيم الربح فهو يكون أكثر إنجذاباً نحو الاقتصاديات سريعة النمو. لضمان الحصول على المزايا والفرص المستقبلية الناجمة من زيادة النمو ومن ثم توسع السوق^(٣١).

- وفيما يتعلق بتأثير معدل الاستثمار المحلى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث غالباً ما يكون الاستثمار المحلى مكماً للاستثمار الأجنبى. فالاستثمار المحلى الخاص بمثابة مؤشر للحوافز والربحية المحلية ومدى تحسن مناخ الاستثمار، والاستثمار المحلى العام (بنية تحتية وطرق واتصالات) بمثابة عنصر جذب وتسهيل لتدفق الاستثمار الأجنبى للداخل^(٣٢).

- وفيما يتعلق بمؤشرات التقلب الاقتصادى. فالدول التى لديها معدل منخفض للتضخم، ومستوى منخفض لعجز الموازنة العامة من المتوقع أن تكون أكثر جذباً للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تنخفض المخاطر ونفقة المعاملات للمستثمر الأجنبى. ويعتبر معدل التضخم بصفة خاصة من أكثر مؤشرات عدم الاستقرار للمستثمر الأجنبى، حيث يعكس تشوهات واختلالات السياسات المالية والنقدية للدولة التى تؤثر سلباً

على مستوى الربحية، ومن ثم قرار الاستثمار^(٣٣). كذلك كلما كانت الدولة مثقلة بالمديونية الخارجية كلما زادت مخاطر التحويل (بمعنى المخاطر الناجمة من احتمال وجود قيود على قدرة الأموال على الانتقال خارج الحدود القومية، وهو ما قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج وأحجامه عن التدفق لتلك الدولة، والذهاب لدول أكثر أمناً من الناحية الاقتصادية^(٣٤). أما عن تأثير العملة المحلية فقد وجدت بعض الدراسات أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاستثمار الأجنبي، ومن ثم جذب مزيد منه، ولكن من جهة أخرى قد يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع سعر الصرف الأجنبي ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، ومن ثم انخفاض صافي الربح للمستثمر الأجنبي، وهو ما قد يحدث تأثيرات سلبية على القرار ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي^(٣٥).

- وفيما يتعلق بتأثير رأس المال البشري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فما لا شك فيه أن تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية، وما ينطوي عليه من تحسن نوعية الحياة، الأمر الذي ينعكس على مستوى مهارة وإتقان وتدريب عنصر العمل يعتبر من أهم العوامل المحددة للنمو، علاوةً على التأثير غير المباشر للاستثمار البشري على الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة النمو^(٣٦).

- ومن المتوقع أن يترتب على زيادة التحضر جذب مزيد من الاستثمار داخل الدولة، حيث ستتوافر بنية تحتية وخدمات وعوامل من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي.

- وفيما يتعلق بمؤشر الاندماج الخارجي (الصادرات + الواردات) كنسبة للناتج فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب، حيث غالباً ما تنتهج الدول الأكثر إنفتاحاً سياسات تجارية أكثر تحملاً وتوجهاً للسوق، وهو ما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٣٧). إلا أن هناك بعض الآراء ترى أن هذا التأثير يعتمد على نوع الاستثمار، فبعض أنواع الاستثمار (الاستثمار الأفقى: أي المركز داخل السوق المحلي للدولة) تفضل وجود حماية وطنية وعوائق تجارية لحماية الإنتاج الأجنبي في الدولة المحلية، وعلى العكس من ذلك الاستثمار الموجه لأنشطة التصدير (الاستثمار الرأسى) قد يفضل بيئة

أكثر إنفتاحاً - حتى لا تؤدي القيود التجارية إلى رفع تكلفة المعاملات - . ولكن بصفة عامة من المتوقع أن يحدث مؤشر الانفتاح تأثيراً موجباً على التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبي المباشر (٣٨).

- أظهرت نتائج عديد من الدراسات أن المستثمر الأجنبي يكون أكثر حساسية في قراراته لمعدل الضريبة، وأن هناك عديد من الدول تلجأ لخفض معدل الضريبة لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لها (٣٩).

- أما عن تأثير الديمقراطية فمن المتوقع أن يكون تأثيرهما موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن الحكومات الديمقراطية تكون أكثر مصداقية في تعاملاتها مع المؤسسات والشركات الدولية، بعكس الحال في الدول الدكتاتورية حيث تخشى الشركات الأجنبية من احتمال التعرض للتصفية أو المصادرة (٤٠). كذلك في ظل النظام الديمقراطى يوجد شفافية وانفتاح وهو ما يساعد على تدفق المعلومات للعلاقات الاقتصادية الدولية بشأن السياسات المحلية للدولة وهو ما يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (٤١).

- وفيما يتعلق بمؤشر العولمة فمما لا شك فيه أن التحرك نحو قوى السوق وتحرير نظم التجارة والاستثمار وأسواق المال، والتحول نحو مزيد من الاندماجات والتكامل الاقتصادى والمالى العالمى يؤدي إلى زيادة تدفق وإنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن المتوقع أن يحدث مؤشر العولمة (الحرية الاقتصادية) تأثيراً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر (٤٢).

وفيما يتعلق بمعادلة النمو فهناك عديد من المتغيرات المحددة له، ولكن البحث ليس بصدد التطرق لمحددات النمو، لذا سيتم الاقتصار على المتغيرات الأساسية للبحث كمحددات للنمو.

$$Gy = F(Dem., Globaliz, FDI) \quad (2)$$

وفي هذا الصدد فقد وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات الحرية السياسية على النمو، حيث إن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو قد تعد انعكاساً للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشري، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب، والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. و تساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو في المدى الطويل. كما أن النمو في ظل الديمقراطية يكون مستقراً بدرجة أكبر عنه في ظل النظم غير الديمقراطية^(٤٣).

وفي هذا الصدد توصلت إحدى الدراسات بشأن قياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والنمو إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار ٢ في الألف فقط. أما في الأجل الطويل، وهو الأجل الذي يمتد إلى ما يزيد عن عشر سنوات فإن زيادة وتفعيل مستوى الديمقراطية سوف يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي المتواصل. حيث تتولد من داخله عوامل محفزة ودافعة للنمو في الأجل الطويل^(٤٤). أما عن تأثير العولمة على النمو فإنه يتوقف على نوعية القطاعات والسلع التي تخضع للعولمة والتحرير، وعلى مدى الاستفادة من مزايا الانفتاح وتقويض ومقاومة مخاطر العولمة^(٤٥). ولكن من المتوقع أن يكون الأثر موجباً. فمما لا شك فيه أن فتح وتحرير نظم التجارة، والاستثمارات والتمويل وتخفيف القيود المحلية والأجنبية سوف يعمل على توفير حوافز العمل، والاستثمار والتطوير الأمر الذي يخفض من تكلفة المعاملات، ويساعد على تدفق المهارات، والخبرات الفنية والتكنولوجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم الكفاءة، ومن ثم على تحقيق معدلات أعلى للنمو^(٤٦). أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، فمن المتوقع أن يكون التأثير موجب، حيث توفر تلك الاستثمارات موارد مالية قابلة للاستثمار داخل الدولة، كما تسهم في توفير فرص عمل، علاوة على ما تساهم به تلك الاستثمارات في نقل أحدث التقنيات والمهارات وأساليب

الإدارة والتسويق داخل الدولة، كما أنها تعتبر أحد مصادر رأس المال والتكنولوجيا للدولة وهو ما ينعكس إيجابياً على النمو^(٤٧)

٤-٣-٣ تقدير النموذج وتفسير النتائج.

سوف يتم تقدير النموذج لعينة الدول الديمقراطية (٤٠ دولة)، وغير الديمقراطية (٤٠ دولة) كل على حدة. وبذلك يصبح إجمالي عدد المشاهدات ١٣٦٠ (٤٠ × ٣٤) لكل مجموعة على حدة وذلك خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٣. وسوف يتم الاعتماد على أسلوب تجميع السلاسل الزمنية (*Pooling*) بصورة مقطعية. وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (*GLS*) في التقدير وذلك لتصحيح احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين قيم الخطأ العشوائي. وفيما يلي نتائج التقدير.

أولاً: أثر الديمقراطية والعولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر

$$FDI_{Dem} = 12.47 - 0.88Dem_{-1} \quad (3)$$

(-5.97)

$$R^2 = 70\%$$

$$F = 3016$$

$$FDI_{Dem} = 6.69 - 1.02Dem_{-1} + 0.09Global_{-2} \quad (4)$$

(-8.08) (17.02)

$$R^2 = 73\%$$

$$F = 1624$$

$$FDI_{dem} = 4.85 - 0.95Dem_{-1} + 0.066Global_{-2} + 0.53H + 0.16Gy - 0.06Inf + 0.05Urb \quad (5)$$

(-6.9) (9.7) (4.1) (5.4) (-2.5) (3.18)

$$R^2 = 80\%$$

$$F = 540$$

$$FDI_{NDem} = 21.6 - 0.46Dem_{-1} \quad (6)$$

(-4.46)

$$R^2 = 83\%$$

$$F = 6600$$

المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية في الدول الديمقراطية مقارنةً بالدول غير الديمقراطية.

وقد تم تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأخذ في الاعتبار أثر المحددات الأخرى - واستبعاد المتغيرات غير المعنوية من المعادلة - وأظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول الديمقراطية فإن زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وزيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية، وزيادة معدل التحضر، ونخفاض معدل التضخم، وزيادة قيمة مؤشر العولمة كل بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو (٠,١٦٪، و ٠,٢٨٪) و (٠,٥٢٪ و ٠,٩٣٪)، و (٠,٠٥٪ و ٠,٠١٪)، و (٠,٠٦٪ و ٠,٤٤٪)، و (٠,٦٦٪، و ٠,٣٦٪) على التوالي في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على التوالي. بينما يترتب على انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بـ ٠,٩٥٪، و ٠,٥٦٪ في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ويتضح ذلك من المعادلتين رقم (٥) و (٨).

يستدل مما سبق على أن مجرد وجود بيئة اقتصادية خالية من القيود الكمية والتنظيمية، ووجود عوامل متعلقة بالاستقرار الاقتصادي والكفاءة البشرية والفنية ووضع عديد من الحوافز الاقتصادية قد لا تكون وحدها محددات كافية لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث قامت معظم الدول غير الديمقراطية بتطبيق سياسات أكثر تحريراً في ظل العولمة - وهو ما يسمح بحدوث زيادة بسيطة في تدفق الاستثمار الأجنبي إليها - إلا أنه مازالت هذه الدول تفتقر إلى المناخ الديمقراطي والاطار المؤسسي الكفء الذي يسمح بتدفق هذه الاستثمارات على نحو مماثل لتفققها في الدول الديمقراطية.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، الديمقراطية، العولمة على النمو الاقتصادي.

حتى تزداد النتائج وضوحاً سوف يتم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو للتعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو في كل من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

وعلى هذا النحو أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

$$GY_{Dem} = 3.6 + 0.20FDI_{-1} \quad (9)$$

(2.79)

$$R^2 = 20\%$$

$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = -1.05 + 0.18FDI_{-1} \quad (10)$$

(11.9)

$$R^2 = 10\%$$

$$F = 153$$

$$GY_{Dem} = 0.58 - 0.54Dem_{-1} \quad (11)$$

(-5.27)

$$R^2 = 23.7\%$$

$$F = 399$$

$$GY_{Ndem} = 2.26 - 0.37Dem_{-1} \quad (12)$$

(-5.1)

$$R^2 = 10\%$$

$$F = 62.5$$

$$GY_{Dem} = 2.57 + 0.09Globaliz_{-1} \quad (13)$$

(6.9)

$$R^2 = 18\%$$

$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = 2.21 - 0.06Globaliz_{-1} \quad (14)$$

(4.9)

$$R^2 = 7\%$$

$$F = 62$$

يسهم متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢٠٪ من التغيرات في معدل النمو في الدول الديمقراطية، بينما يساهم بنحو ١٠٪ فقط من هذه التغيرات في الدول غير

الديمقراطية وذلك كما توضح المعادلتان (٩)، و(١٠) على التوالي. وكما يتضح من المعادلتين (١١)، و(١٢) أن مؤشر الديمقراطية يفسر نحو ٢٣,٧٪ من التغيرات في معدل النمو في الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ٠,٤٥٪ فقط في الدول غير الديمقراطية. وهو ما يدل من جهة على انخفاض كفاءة استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وعلى انخفاض مستوى الديمقراطية ومن ثم ضعف مساهمتها في النمو في الدول غير الديمقراطية مقارنةً بالدول الديمقراطية. ومن جهة أخرى يقوم متغير العولمة بتفسير نحو ١٨٪ من التغيرات على معدل النمو بين الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ٧٪ فقط من تغيرات النمو بين الدول غير الديمقراطية، وهو ما يؤكد مرةً أخرى على أهمية الديمقراطية وتفعيل الأطر المؤسسية لجذب الاستثمار وتحسين كفاءة استخدامها ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

وقد تم التأكد من النتائج السابقة باستخدام متغيرات صورية للتعبير عن مستوى الديمقراطية في دول العينة (٨٠ دولة). وبذلك يصبح إجمالي عدد المشاهدات ٢٧٢٠ (٣٤ × ٨٠). ويأخذ المتغير الصوري للديمقراطية المرتفعة Hd القيمة واحد في حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر الديمقراطية ≤ 3 درجات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. أما المتغير الصوري للديمقراطية المنخفضة فيأخذ القيمة واحد في حالة إذا كان مؤشر الديمقراطية $\leq 5,5$ درجة، وصفر بخلاف ذلك. أما المتغيرات (FDI_{hd}, FDI_{ld}) فتشير إلى التفاعل بين قيم متغير نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الاجمالي وقيم المتغير الصوري لكل من الديمقراطية المرتفعة (hd) والديمقراطية المنخفضة (ld) لدول العينة كلها على التوالي. وظهرت النتائج ما يلي:

$$GY_{Total} = 1.39 + 0.125FDI_{hd} + 0.078FDI_{ld} \quad (15)$$

(10.9)

(8.4)

$R^2 = 27\%$

$F = 274$

حيث يستدل من المعادلة السابقة أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته في حالة الديمقراطية المنخفضة.

حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو بنحو ٠,١٢٥ ٪ في الدول والفترات التي تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدي إلى زيادته بنحو ٠,٠٧٨ ٪ فقط في الدول والفترات غير الديمقراطية.

هذا وقد تم تقدير معادلتين إحداهما للاستثمار الأجنبي المباشر والأخرى للنمو، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

$$FDI_{Total} = 21.8 - 0.78Dem_{-1} + 0.02Global_{-2} + 0.63H + 0.23Gy - 0.004Inf + 0.02Urb - 0.67Tax \quad (16)$$

(-4.67) (6.6) (6.5) (9.7) (-1.9) (3.4) (-5.7)

$$R^2 = 84\% \quad F = 11511$$

ويستدل مما سبق أن متغير الديمقراطية يعتبر أكثر المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة، حيث أنه كل انخفاض في قيمة مؤشر الديمقراطية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بحوالي ٠,٧٨ ٪، بينما زيادة مؤشر التوجه نحو العولمة بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بحوالي ٠,٠٢ ٪، أما المتغيرات الأخرى فقد حققت معظمها التأثير المتوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقوم كل المتغيرات السابقة بتفسير نحو ٨٤ ٪ من التغيرات في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بين دول العينة خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

وقد تم تقدير أثر كل من الديمقراطية والعولمة كل على حدة على FDI / GDP لدول العينة كلها، وأظهرت النتائج أن متغير الديمقراطية يفسر وحده ٢٦ ٪ من تغيرات FDI / GDP ، أما متغير العولمة فيفسر ١٧ ٪ من هذه التغيرات.

$$GY_{Total} = -0.39 - 0.36Dem_{-1} + 0.025Globaliz_{-2} + 0.10FDI_{-2} \quad (17)$$

(-11.07) (1.87) (11.14) $R^2 = 30\%$

$$F = 230$$

تشير نتائج تقدير المعادلة السابقة أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالي ٠,٧ درجة (١ ٪) يؤدي إلى زيادة النمو بحوالي ٠,٣٦ ٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العولمة بحوالي درجة واحدة (١٠ ٪) يؤدي إلى زيادة النمو بحوالي ٠,٢٥ ٪ فقط، أما زيادة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للناتج بحوالى ١٪ فتؤدى إلى زيادة النمو بنحو ١٠,٠٪.

مجمال ما سبق: فإنه إستناداً على الجزء التحليلى والقياسى يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنه فى ظل التوجه نحو العولمة والتحرير المحلى والخارجى فإن جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. فأشارت كل النتائج إلى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن إنتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبى المباشر.

الجزء الخامس

خيارات السياسة: *policy implication*

يستدل مما سبق على ضرورة وأهمية تفعيل الديمقراطية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة. حيث أن العولمة وفتح الأسواق المحلية والخارجية قد كثف بدوره من حدة المنافسة بين الحكومات لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي كأحد عوامل دفع مسيرة الاندماج والتكامل العالمى بين الدول. وعلى الرغم من جهود كثير من الدول - خاصة منذ مطلع التسعينيات- في توفير بيئة اقتصادية خالية من التعقيد والتنظيم ومتوافقة مع متطلبات العولمة إلا أنه لازالت هناك عدد كبير من الدول متلقية هامشية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر لهذه الدول وتحليل بنيانها الاقتصادي والسياسي فيتضح أنه معظمها تنحصر في الدول غير الديمقراطية، والتي تحصل على مؤشر للديمقراطية يتجاوز 5,5 درجة. حيث مازالت الفجوة متسعة- بل أنها تزداد إتساعاً- بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما يعنى أن الحوافز المبنية على آليات السوق الحر ما لم تدعم بالديمقراطية لن تفلح في جذب المستوى المرغوب للـ *FDI*، بل قد تخلق نمط مشوهاً ومتحيزاً للاستثمار الأجنبي المباشر (التحيز للشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة، أو التحيز لقطاعات معينة، أو تشجيع الاستثمار الباحث عن الأنشطة الربعية وهو ما يؤدي إلى انتشار الفساد)^(٤٨). وأمام هذا الوضع يمكن القول أن الخطاب الرسمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يدعى أن المناخ الاستثمارى في عدد كبير من البلدان غير الديمقراطية- من بينها مصر- قد تحسن من خلال التوسع عى الحوافز المالية والاقتصادية المبنية على آليات السوق الحر، وصدور عديد من القوانين التى تضمن وتعطى مزايا للمستثمر الأجنبي. إلا أن الرد على الخطاب الرسمي من جانب الشركات الدولية المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم يؤكد من خلال الدراسات والبحوث والمؤشرات التى أجريت في هذا الصدد أن تنشيط الحوافز والإجراءات المبنية على آليات السوق الحر لا تعد بمثابة محددات أساسية أو كافية، فهناك عوامل أخرى لها أولوية في التأثير على نمط تفكير هذه الشركات وتوجهها ألا وهي إصلاح

الأطر السياسية وسيادة القانون ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل الديمقراطية وما تنطوي عليه من شفافية ومصداقية ومسألة وإنتفاح سياسى وتدقق حر للمعلومات. وفي هذا الصدد فقد تم في إطار البحث تقدير أثر متغير التفاعل بين (FDI / GDP)، و كل من متغير الديمقراطية (بعد أن تم تحويل نطاقه ليصبح كبر قيمة المؤشر تعنى ديمقراطية أعلى)، ومتغير العولمة في معادلة النمو لدول العينة (٨٠ دولة). وذلك كما يلي:

$$GY_{Total} = 2.56 + 1.37FDIDem_{-1} + 0.028FDIGlob_{-2} \quad (18)$$

(2.7) (7.3)

$R^2 = 29\%$

$F = 292$

حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بحوالى ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٢٨٪، و بحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العولمة، ومؤشر الديمقراطية على التوالي. وهو ما يدل على تعاضم دور الديمقراطية -مقارنةً بدور العولمة- في تفعيل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو. وتأكيداً للنتائج السابقة تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج لكل من الديمقراطية والعولمة وذلك لكل مجموعة على حدة، وتبين أن قيمة معامل المرونة للدول غير الديمقراطية في المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالى ١٥,٢٪، بينما هي ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج لمؤشر العولمة حوالى ٤,٠١٪، و ٢٪ لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالي. وهو ما يعنى أن أي تحسن بسيط في مستوى الديمقراطية (بأ.١٪) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بحوالى ١٥٪ في الدول غير الديمقراطية و ٢٪ في الدول الديمقراطية. أي أنه في جميع الأحوال الطلب مرن ولكن مدى استجابة الدول غير الديمقراطية يفوق استجابة الدول الديمقراطية. لأن الأولى تتسم بمستوى متدنى للديمقراطية ومن ثم إنتهاج أي خطوات في مجال الإصلاح السياسى من شأنه الانعكاس على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تدل النتائج على أنه بالرغم من مرونة FDI لمؤشر العولمة إلا أن القيمة تقل كثيراً -خاصةً للدول غير الديمقراطية- عن قيمة مرونة FDI لمؤشر الديمقراطية، وهو ما يؤكد على أن استجابة الاستثمار الأجنبي

للإصلاح السياسي وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للإصلاح الاقتصادي والتحرير الداخلي والخارجي. وفي هذا الصدد يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسي كحلقة أساسية داخل سلسلة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تفعيل الروابط بين الشركات المحلية والمستثمر الأجنبي، وتدعم من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تدعيم طاقة عرض الدول المتلقية من حيث الموارد البشرية والمعلومات، وتصميم منظومة من السياسات تعمل على خفض المخاطر ونفقة المعاملات الناجمة عن عدم الشفافية والافصاح وعدم وجود آلية جيدة لفض المنازعات. ويتطلب كل ذلك إطار ديمقراطي من شأنه تفعيل الإطار المؤسسي والبشري والاقتصادي والتنظيمي الخاص والعام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٤٩).

الجزء السادس

الخلاصة والاستنتاجات

استهدف البحث اختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية. وتنبع أهمية البحث من الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورغم أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية إلا أن تحديات العولمة، وما فرضته من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية يقتضى تبنى منظومة شاملة تتلاءم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فبينما اتجهت كثير من الدول إلى خلق مناخ أحر ملائم للعولمة ولتطلبات التنمية يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن النتائج المتحققة في هذا المجال لم تكن مشجعة خاصةً للدول التي تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشة. وفي هذا الصدد فقد سعت عديد من الدراسات المختصة بهذا الشأن ببحث العلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد استهدف البحث قياس أثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محكوماً بفرضية «أنه في ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية تنجح في جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالدول غير الديمقراطية».

وفي هذا السياق فقد تعرض البحث لتوصيف متغيرات الدراسة (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبي المباشر)، ثم تم التطرق إلى عرض عديد من الدراسات السابقة لجني مجموعة من الآثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر. ولاختبار فرضية الدراسة تم اختيار ٨٠ دولة مع تقسيمها إلى ٤٠ دول ديمقراطية، و ٤٠ دول غير ديمقراطية. وقد تم إجراء تحليل مقارن لهذه المجموعات، وتطبيق عدد من الاختبارات والمعادلات والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

- تحصل أكثر الدول ديمقراطية على استثمار أجنبي مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي عن مجموعة أقل الدول ديمقراطية، كما أن حصة الاستثمار الأجنبي

المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت للدول التى تقع فى قمة هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التى تقع فى قمة هرم الدكتاتورىة، هذا على رغم من اتجاه كلتى المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعمولة (حيث الفرق بين المجموعتين ١,٢ درجة فقط فى مؤشر العمولة.

- تظهر نتائج التقدير أن قيمة معامل تأثير مؤشر الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية فى الدول الديمقراطية مقارنةً بالدول غير الديمقراطية.

- أظهرت النتائج أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته فى حالة الديمقراطية المنخفضة. حيث أن كل زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بـ ١٪ تؤدى إلى زيادة النمو بنحو ١,٢٥٪ فى الدول والفترات التى تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدى إلى زيادته بنحو ٠,٧٨٪ فقط فى الدول والفترات غير الديمقراطية.

- أشارت نتائج التقدير المعادلة أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالى ٠,٧ درجة (١٪) يؤدى إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٣٦٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العمولة بحوالى درجة واحدة (١٠٪) يؤدى إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٢٥٪ فقط، أما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للنتائج بحوالى ١٪ فتؤدى إلى زيادة النمو بنحو ٠,١٠٪.

- حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للنتائج بحوالى ١٪ تؤدى إلى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٢٨٪، و بحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العمولة، ومؤشر الديمقراطية على التوالى. وهو ما يدل على تعاضم دور الديمقراطية - مقارنةً بدور العمولة - فى تفعيل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو.

- أكدت النتائج على أن استجابة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للاصلاح السياسى وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للاصلاح الاقتصادى والتحرير

الداخلي والخارجي. حيث تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج لكل من الديمقراطية والعولمة، وتبين أن قيمة معامل المرونة للدول غير الديمقراطية في المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالي ١٥,٢٪، بينما هي ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمؤشر العولمة حوالي ٤,٠١٪، لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالي. وهو ما يعني أن أي تحسن بسيط في مستوى الديمقراطية (بـ١٪) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بحوالي ١٥٪ في الدول غير الديمقراطية و٢٪ في الدول الديمقراطية.

- يتضح مما سبق أنه في ظل التوجه نحو العولمة فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. حيث أشارت كل النتائج إلى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن انتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

- يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسي في سياق منظومة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تدعيم الأطر المؤسسية وضمان سيادة القانون لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

المراجع

- (1) World Investment Report, UNCTAD, 2005.
- (٢) عادل المهدي: "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة) ٢٠٠٤، ص ٣٦.
- (3) SEE:
-James D. Wolfensohn, "The Challenges of Globalization: The Role of the World Bank", World Bank Group, Berlin, Germany, April 2, 2001
-Jenny Bates, "Globalization, Poverty and Inequality Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000.
- (4) Francisco L. & Rivera- Batiz, "Democracy, Governance and Economic Growth" Paper Presented at the Conference "Democracy, Participation and Development, Sponsored by the Program in Economic Policy management at Columbia University, New York, York City, 1999, P. 2.
- (٥) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مايو ٢٠٠٤.
- (6) Tobias Sebastian Blattner, "Foreign Direct Investment in Transition", Seminar Paper, Institute for Economic Policy and Economic History, Free University Berlin, November, 2002. P: 4.
- (7) Sheila Page and Dirk Willem te Velde, "Foreign Direct Investment by African Countries", Papers prepared for InWent / UNCTAD meeting on FDI in Africa November 2004, UNECA, Addis Ababa, P: 12.
- (8) Tobias Sebastian Blattner, Op.Cit, P: 6.
- (9) Paul Brenton, Francesca Di Mauro, and Matthias Lücke, "Economic Integration and FDI: An Empirical Analysis of Foreign Investment in the EU and in Central and Eastern Europe", Institut für Weltwirtschaft an der Universität Kiel, Kiel Working Paper No. 890, November 1998, PP; 5-6.
- (10) John Dunning, "Multinational enterprises and the global economy, "Addison-Wesley Publishing Company, 1993.
- (11) SEE:
- Alan M. Rugman, & Alain Verbeke, "Extending the Theory of the Multinational Enterprise: Internalization and Strategic Management Perspectives", Journal of International Business Studies, Vol. 34, N. 2, March 2003, PP; 125-138.
- Paul Kalfadellis, & Judy Gray, "Are Proxies Valid Measures of Internalization?", Competitive Paper to be Presented at the 28th EIBA Conference, Athens Greece, 8-10 December 2002, PP; 6-10.
- (١٢) عادل المهدي، "المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية، مع إشارة للتجربة السعودية"، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان) العدد الأول، السنة الثامنة، ١٩٩٤، ص:
- (13) World Investment Report, UNCTAD, 2004, 2005.
- (14) Dani Rodrik, "Labor Standards in International Trade: Do They Matter and What Do We Do About Them"? In Robert Lawrence, Dani Rodrik and John Whalley

- (eds), Emerging Agenda For Global Trade: High States for Developing Countries, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996, PP 35-79.
- (15) Nathan Jensen, "Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment", International Organization, Vol.57, No. 3, 2003, PP: 587-616.
- (16) Matthias Busse, Working Paper, HWWA – Hamburg Institute of International Economics, Department World Economy, Germany, October, 2003.
- (17) Philipp Harms and Heinrich Ursprung, "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign Direct Investment", Economic Inquiry, Vol. 40, No.4, 2002, PP: 651-663.
- (18) Matthias Busse & Carsten Hefeker, "Political Risk*Institutions and Foreign Direct Investment", Hamburg Institute of International Economics, Discussion Paper, No. 315, 2005.
- (19)Ivar Kolstad, and Line Tøndel, Social development and Foreign Direct Investment in Developing Countries, CMI Report R 2002:11, Bergen: Chr.Michelsen Institute, 2002.
- (20) Ivar Kolstad & Espen Villanger, "How Does Social Development affect FDI and Domestic Investment?", Chr. Michelsen Institute, Report 2004, No. 2.
- (21) JO Jakobsen, & Indra de Soysa, "Rewards of Freedom: Democratic Preferences and Foreign Direct Investment Inflow, 1984–2001", Dept. of Sociology and Political Science Norwegian University of Science and Technology (NTNU), Trondheim, Norway, 2005.
- (22) Quan Li, & Adam Resnick, "Reversal OF Fortunes :Democracy *Property Rights , and Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries", Presented at the Pacific Northwest Political Science Association Annual Conference, October 19, 2001.
- (23) Antonis Adam & Fragkiskos Filippaios, " Foreign Direct Investment and Civil Liberties: A New Perspective, European Trade Study Group, Working Paper, 2004.
- (24) Eric Neumayer & Indra de Soysa, "Trade Openness, Foreign Direct Investment and Child Labor", World Development, Vol. 33, No. 1, 2005
- (25) David Kucera, "Core Labour Standards and Foreign Direct Investment", International Labour Rreview, Vol. 141, NO. 1-2, 2002, PP; 31-69.
- (26) Farhad Noorbakhsh, Alberto Paloni, and Ali Youssef, "Human Capital and FDI Inflows to Developing Countries: New Empirical Evidence", World Development, Vol. 29, No. 9, PP; 1593-1610, 2001.
- (27) Singh, Harinder; Jun W. Kwang, "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", *Policy Research Working Paper I531, World Bank, 1995.

(٢٨) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ١٤-١٥.

(٢٩) مرجع سابق، ص: ١٦-١٧.

(٣٠) تمثل عينة الدول المختارة في:

الدول الديمقراطية: الأرجنتين، النمسا، استراليا، ببادوس، بلجيكا، بوليفيا، بوسوانا، البرازيل، كندا، شيلي، كوستاريكا، قبرص، الدنمارك، جمهورية دومينيك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هندورس، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبرج، مالطا، موريشيس، هولندا، نيوزلندا،

النرويج، غينيا بابوا الجديدة، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، فنزويلا.

الدول غير الديمقراطية: الجزائر، البحرين، بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر

القمر، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، كوبا، مصر، إثيوبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، جواتا، هايتي، إندونيسيا، الأردن، كينيا، ملاوي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، راوندا، السعودية،

سريليون، الصومال، سوازيلاند، سوريا، تنزانيا، توجو، الامارات، أوغندا، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

(31) SEE:

- Gastanaga M Victor., Jeffrey .B. Nugent and Bistra Pashamova., "Host Country Reforms and

FDI Inflows: How Much Difference Do They Make?", World Development, Vol. 29, No. 7, 1998, PP; 1299-1314.

-Jun, Kwang W. and Harinder Singh, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", .Transnational Corporations, Vol .5, NO. 2, 1996, PP; 67-105.

(32) Vinaye Dey Ancharaz, "The Determinants of Foreign Direct Investment in a Comparative Perspective: Is there a Bias against Sub-Saharan Africa", the University of Mauritius Research Journal , 2003.

(33) Matthias Busse & Carsten Hefeker, "Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment", Op. Cit, P. 8.

(34) Vinaye Dey Ancharaz, Op. cit, P; 9.

(35) SEE;

-Ibrahim A. Elbadawi and Francis M. Mwega, "Regional Integration, Trade, and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa", Paper Presented the IMF African Economic Research Consortium Seminar on Trade Reform and Regional Integration in Africa, December 1-3, 1997.

-Ann Harrison & Ana Revenga, "The Effects of Trade Policy Reform: What Do We Really Know?," NBER Working Papers 5225, 1995.

(36) Nathan Jensen, "Global Corporations and Domestic Governance: The Political Economy of Foreign Direct Investment", Yale Center for International and Area Studies Yale University, May 4-5, 2001, P; 18.

(37)) Vinaye Dey Ancharaz, Op. cit, P; 12.

(38) Elizabeth Asiedu, "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?", World Development 'Vol. 30, No. 1P; 112.

(39) Nathan Jensen, Op. Cit, P; 9.

(40) Fiona McGillivray, & Alastair Smith. "Cooperating Democrats, Defecting Autocrats." Working Paper, Yale University, Department of Political Science, 1998, P; 11-15,

(41) John R Oneal, "The Affinity of Foreign Investors for Authoritarian Regimes", Political Research Quarterly, VOL. 47, No.3, P; 570..

(42) Blanca S Inchez-Robles, & Marta Bengoa Calvo, "Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin-America", Universidad de Cantabria, Economics Working Paper No. 4/03, November 2002.

(٤٣) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ٥-٦، ١١.

(٤٤) مرجع سابق، ص: ٢١.

- (45) Jenny Bates, " Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000
- (46) Brett D. Schaefer, " Economic Freedom: the Path to Prosperity", Policy Research & Analysis, Heritage Foundation, Heritage Lecture NO.778. February 2003. P.4.
- (47) Valpy Fitzgerald, " Foreign Investment and Poverty: What are the Linkages?", Centre for the Study of African Economies, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford, 15-16 April 1999
- (48) Charles P. Oman, "Policy Competition for Foreign Direct Investment: A Study of Competition among Government to Attract FDI", in Building Partnerships for Progress Report, OECD, April, 1991.
- (49) For more Details See:
- Third United Nations Conference on the Least Developed Countries "Draft Program of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010, 20", International Conference on Financing for Development, , Brussels, Belgium, May 2001.